قياس وتحليل بعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة العولمة

أ.م.د. عباس ناجي جواد
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة تكريت
صلاح الدين ـ العراق

المقدمـة:

١ـ أهمية البحث:

تحتل اليوم ، العولمة حيزا كبيرا جدا في التطور على الصعيد العالمي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .....الخ. ورغم ذلك نجد اختلافا كبيرا في آراء المختصين حول مفهوم العولمة وأسباب نشوئها والنتائج المترتبة عليها. ويشتد التباين في الآراء عندما يتعلق الأمر بالنتائج التي أدت إليها العولمة ، رغم قصر عمرها ، الأمر الذي يشكل عاملا حاسما في سير بل لهاث بعض الدول للالتحاق بركب العولمة وعزوف البعض الآخر عن ذلك بل اتخاذه الإجراءات الكفيلة بحمايته من آثار تلك العولمة ، من وجهة نظره طبعا.

٢ـ مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث في معرفة حقيقة التناقض القائم في آراء الاقتصاديين حول العولمة حيث يدعي قسم منهم كما هو الحال عند JAY MAUZER [١] إن العولمة قد زادت بشكل دراماتيكي من تفاقم المشاكل الاقتصادية وعدم المساواة بين الأمم ، على عكس ما يدعيه الآخرون مثل DAVID DOLLAR و KRAAY AART [٢] القائلان بأن الموجة الحالية من العولمة والتي بدأت في عقد الثمانينات قد ساعدت على تحسين الأداء الاقتصادي والاجتماعي ، وذلك باعتماد تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الرقمية ، التي ابتعد عن استخدامها وتحليلها الفريقان ، في نزاعهما حول العولمة.

٣ـ فرضية البحث:

إن العولمة قد أدت ، إلى تحسن الأداء الاقتصادي والاجتماعي للدول المعولمة، مقاسا ببعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ، بشكل اكبر مما حصل في الدول غير المعولمة.

٤ـ طريقة ومنهجية البحث :

تم استخدام طريقة واضحة جدا في هذا البحث ، ففي قسمه المحوري تم الاعتماد على تحليل البيانات الرقمية ثم التأكيد على عرض الفكرة المبحوثة على شكل رسم بياني خاص بها مستفيدين من بعض مظاهر العولمة التي وصلتنا متأخرة ، واعني بذلك الإفادة من إمكانية البرنامج الجاهز EXCEL في رسم الأشكال البيانية.

وقد لجأنا في منهجية البحث إلى تقسيم البحث إلى عدة أقسام إضافة إلى هذه المقدمة ، ففي الوقت الذي عالج فيه القسم الأول مفهوم وعوامل نشوء ظاهرة العولمة ، تعامل القسم الثاني مع قياس وتحليل بعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية للعولمة ، أما القسم الثالث والأخير فقد اختص بعرض النتائج والمقترحات.

٥ ـ مجال وعينة البحث:

يتضمن البحث دراسة الفترة الواقعة بين منتصف الثمانينات إلى أواخر التسعينات من القرن الماضي . حيث تمت الاستعانة ببيانات الفترة المذكورة لعينة من عشرة دول تم اختيارها بحيث تمثل واقع دول العالم أفضل تمثيل ، حسب مؤشر A.T. Kearney[3] للعولمة حيث تقع الدول الخمس الأولى في قاع المؤشر لذا سندعوها بالدول غير المعولمة ، أما الدول الخمس الأخرى فتقع في أعلى المؤشر لذا سندعوها بالدول المعولمة ، أما دول العينة فهي : سيراليون – نيجيريا – بنغلاديش – الهند – الصين – البرازيل – بولندا – كوريا الجنوبية – المملكة المتحدة – الولايات المتحدة الأمريكية ، مع الاستعانة، أحيانا ، بدول أو أقاليم أخرى عند الحاجة.

أولا - مفهوم وأسباب نشوء العولمة

مفهوم العولمة:

يقول الاقتصادي الأمريكي الحائز على جائزة نوبل ، جون كينيث غالبريث ، إن العولمة ليست مفهوما مهما ، لقد ابتدعناها نحن الأمريكان لتبرير تدخلنا في الدول الأخرى[٤] . و يمكننا هنا أن نتفق مع رأي غالبريث فيما يتعلق بابتداع الظاهرة غير أننا نخالفه الرأي حول أهمية المفهوم ، لان ظاهرة العولمة أصبحت حقيقة واقعة ، يسهر الخلق جراها ويختصم ، وتقرها جميع الأطراف ، المؤيدة أو المناهضة لها على حد سواء.

لذا نجد أن وجهات نظر المختصين من الاقتصاديين والاجتماعيين والسياسيين ، تختلف بشدة حول مفهوم العولمة ، فهناك أكثر من ٢٠٠ تعريفا لها [٥] . ذلك أن موضوع العولمة موضوع متشعب يتعرض لتحليلات عديدة تختلف من دولة إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى. كل ذلك يأتي بسبب أبعاد العولمة المختلفة والتي تشمل النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية .....الخ.

ينظر DUNNING [٦] إلى العولمة على أساس أنها عبارة عن مضاعفة الأواصر الاقتصادية بين الدول والمجتمعات ، أما صندوق النقد الدولي ، فينظر إلى العولمة على أساس أنها تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول ، بطرق مختلفة منها زيادة حجم ونوع التبادل التجاري السلعي بين الدول، وزيادة التدفقات الرأسمالية فيما بينها ، فضلا عن مدى وسرعة انتشار التقنية الحديثة .

وتدور جل تعريفات الاقتصاديين للعولمة في الإطار المذكور في التعريفين أعلاه، حيث يتم التأكيد على زيادة تفاعل الدول في مجال التجارة والمال والاتصالات وإلغاء القيود التي تحد من هذا التفاعل[٧].

أسباب نشوء ظاهرة العولمة:

لقد شهدت فترة التسعينات وما قبلها بقليل من القرن الماضي تحولات عميقة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، فبعد أن كان التعامل الاقتصادي يهدف إلى إقامة تكتلات اقتصادية إقليمية تجمع بين عدة بلدان متقاربة جغرافيا، أصبح الاتجاه يرمي إلى إقامة علاقات اقتصادية بين دول متباعدة جغرافيا ومتباينة ثقافيا واجتماعيا وسياسيا ودينيا، محاولة اختصار المسافات وإذابة الخلافات والعوائق التي تقف في وجه التعاون الاقتصادي. ويعزى هذا التحول إلى عدة أسباب منها:

تقليص القيود الكمركية على تجارة السلع والخدمات
انخفاض القيود المفروضة على التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة وغير المباشرة.
التقدم التقني الهائل وانخفاض كلف النقل والاتصالات بين الدول
تكامل الأسواق المالية بين الدول المختلفة.
التطور الصناعي في الدول النامية وزيادة تكاملها مع السوق العالمية.
اتساع أداء الشركات متعدية الجنسية.
سباق الدول النامية على استقدام المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

ثانيا – قياس بعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية للعولمة

١- اثر العولمة في واقع الغنى والفقر على الصعيد العالمي :

من الجدير بالذكر هنا القول إن الأقطار الغنية وهي دول معولمة غالبا والتي تضم سدس سكان العالم تقوم بإنتاج ٥٥% من الناتج الحقيقي العالمي مقوما وفق " القوة الشرائية المعادلة PPP "، بينما نجد أن الأقطار الفقيرة وهي دول غير معولمة غالبا والتي تضم ٤١% من سكان العالم ، تنتج فقط ١١% من الناتج العالمي . وان الدخل الحقيقي للدول الست الكبرى هو اكبر بـ ١٤ مرة من دخل الدول الفقيرة. وان معدل الدخل في الولايات المتحدة الأمريكية (أغنى الدول) يساوي ٧٥ ضعفا من معدل الدخل في سيراليون (أفقر الدول) . وان ١.٢ بليون إنسان يعيشون بأقل من دولار واحد يوميا[٨].

ويبدو واضحا من الرسم البياني رقم ١ انه كلما اتجهنا من اليمين إلى اليسار أي من الدول غير المعولمة إلى الدول المعولمة ، كلما ازداد معدل دخل الفرد حتى يبلغ ٣٤٢٦٠ دولارا في الولايات المتحدة عام ٢٠٠٠ ، بينما ينخفض هذا المعدل إن سرنا بالاتجاه المعاكس حتى يصل إلى ٤٦٠ دولارا في سيراليون .

شكل رقم ١ – معدل دخل الفرد بالدولار في دول العينة لعام ....

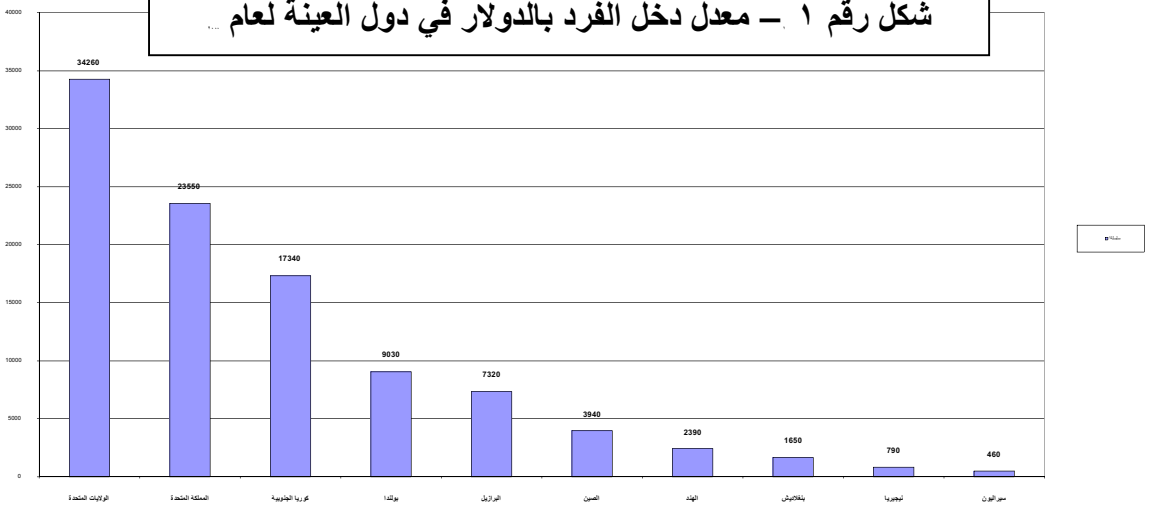

٢- اثر العولمة على معدل الأعمار ونسبة وفيات الأطفال

يرتفع معدل الأعمار بشكل واضح من ٣٧ سنة في أفقر دولة في العينة (سيراليون) إلى ٧٧ سنة في أغنى دولة في العينة (الولايات المتحدة) مرورا بدول العينة المدروسة . في حين إن وفيات الأطفال دون سن الخامسة تنخفض بشكل سريع من ٢٨٣ طفلا لكل ألف طفل في سيراليون إلى ٨ أطفال في الألف فقط في الولايات المتحدة ، كما يبدو من الرسم البياني رقم ٢ أدناه[٩] .

وهنا لابد من أن نذكر إن معدلات الأعمار المتوقعة ونسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة ، مرتبطة بمستوى الدخل الحقيقي ، غير أن ذلك لا يعني أن ليس للعولمة علاقة بهذا الموضوع ، حيث نجد إن العمر المتوقع للفرد يزداد كلما سرنا باتجاه الدول الأكثر عولمة ، على عكس نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة ، حيث تزداد هذه النسبة كلما اتجهنا نحو الدول الأقل عولمة، ذلك أن العولمة قد أدت إلى زيادة الدخل الحقيقي في الدول المعولمة وهذا قد انعكس على معدل الأعمار ونسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة.

شكل رقم ٢ - العمر المتوقع ونسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة في دول العينة

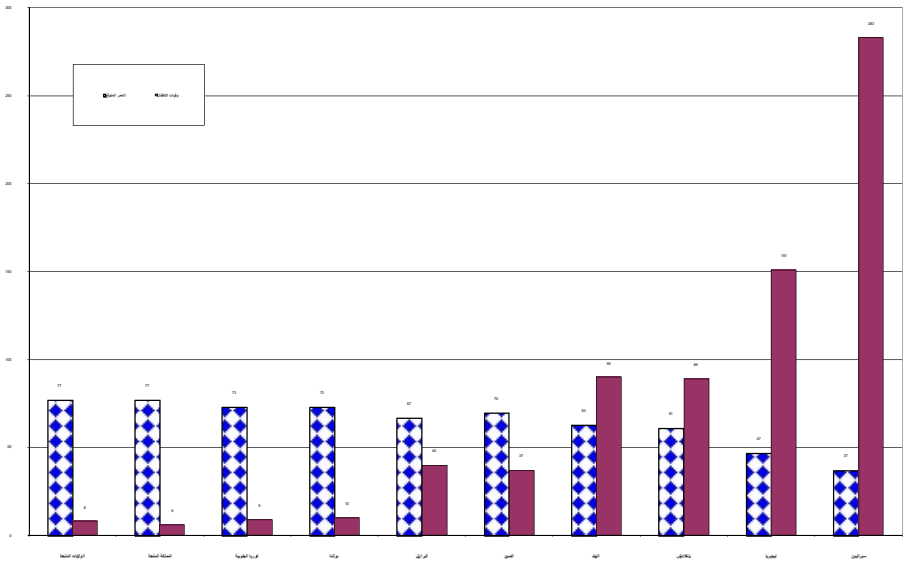

٣- مؤشر نسبة السكان الفقراء:

يعيش ٢٠.٢% من سكان العالم فقراء ، حيث يحصلون على اقل من دولار واحد في اليوم ، ويشكل هؤلاء حوالي ٢٤% من سكان الدول النامية ، ١.٩% من سكان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، و ٥.١% من سكان أوربا واسيا الوسطى ، و ١٥.٣% من سكان أمريكا اللاتينية والكاريبي ، و٤٠% من سكان جنوب آسيا ، ٤٦.٣% من سكان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى . كما يتضح من الرسم البياني رقم ٣ أدناه[١٠].

ويتضح من الرسم البياني انه كلما اتجهنا نحو الأقاليم الأكثر عولمة مثل أوربا وشرق آسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي ، كلما قلت نسبة السكان الفقراء ، على الضد فيما لو اتجهنا نحو الأقاليم غير المعولمة كجنوب آسيا أو جنوب الصحراء الأفريقية ، حيث ترتفع نسبة السكان الفقراء إلى ٤٠% و٤٦.٣% على التوالي .

شكل رقم ٣ – نسبة السكان الفقراء (الذين يحصلون على اقل من دولار يوميا) في عام ١٩٩٨

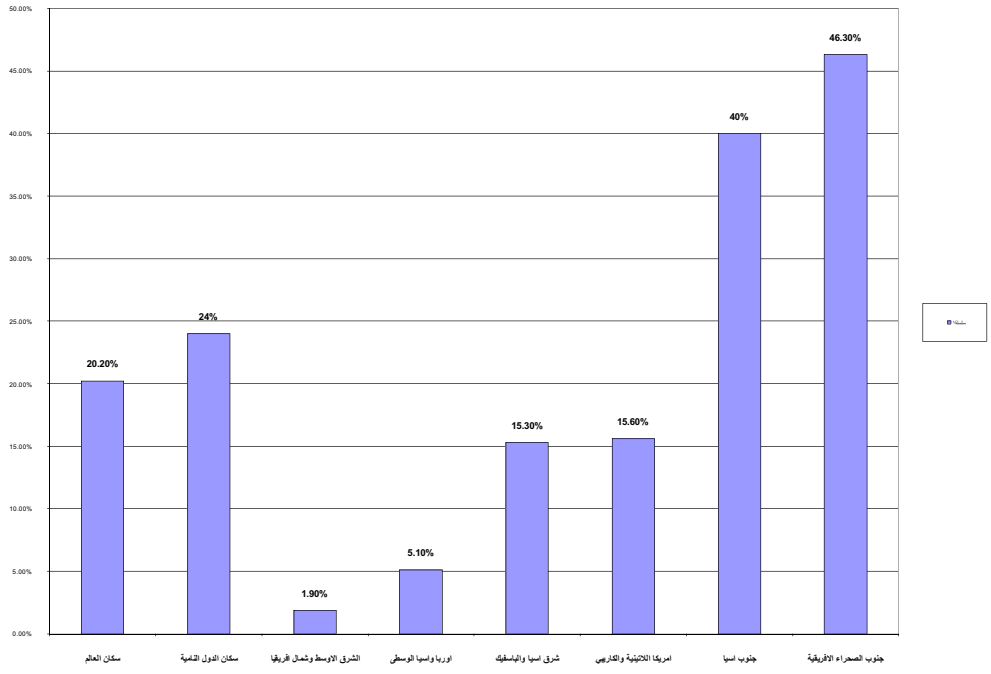

٤- تطور حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

عند احتساب معامل ارتباط بيرسون بين معدلات نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP وتقلص مستوى الفقر ، باستخدام مشاهدات عن تلك المؤشرات في أربعة دول مختلفة وجدنا أن العلاقة بينها هي علاقة ارتباط قوية جدا وذات اتجاه عكسي ، حيث كان معامل ارتباط بيرسون بينهما r = - 0.92 . وهذا يعني انه كلما تطور الناتج المحلي الإجمالي

بنسبة اكبر كلما تقلص الفقر بنسبة اكبر والعكس صحيح أيضا. ويمكن إيضاح تلك العلاقة في الشكل البياني التالي[١١]:

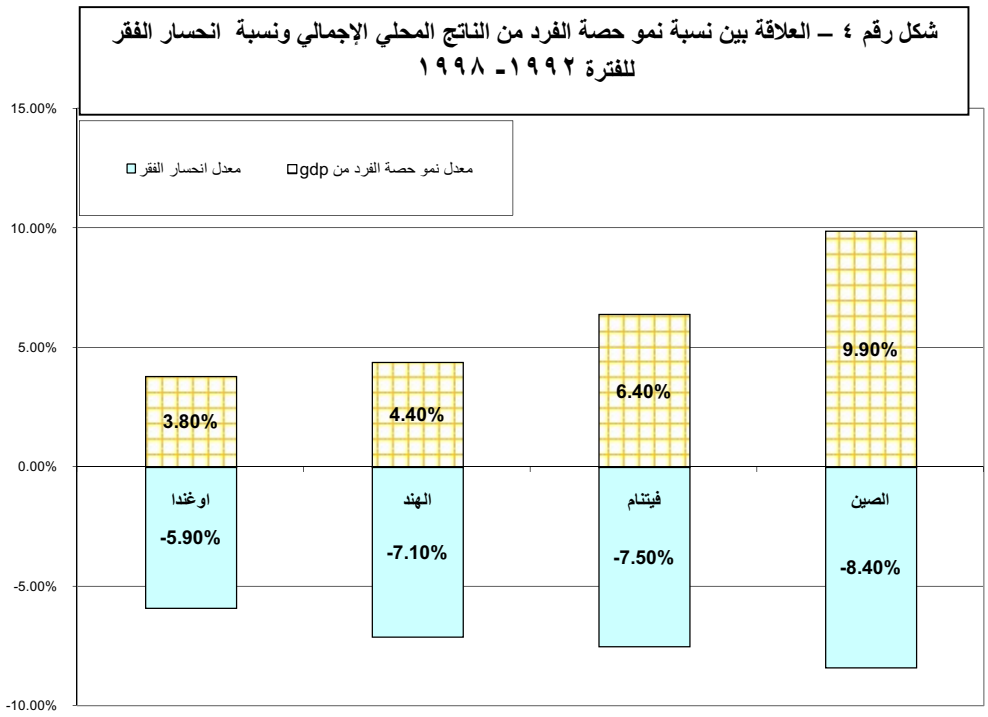

ويبدو من الجدول أدناه إن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد تطور في الدول المعولمة من ١٤٨٨ دولار عام ١٩٨٠ إلى ٢٤٨٥ دولار عام ١٩٩٧ ، أي بزيادة مطلقة قدرها ٩٩٧ دولار . في حين تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول غير المعولمة من ١٩٤٧ دولار إلى ٢١٣٣ دولار خلال نفس الفترة ، أي بزيادة مطلقة قدرها ١٨٦ دولارا فقط. أي أن الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الـ GDP هي اكبر بأكثر من خمس مرات في الدول المعولمة عنها في الدول غير المعولمة[١٢].

	الـــدول الأكثـــر عولمة (٢٤)	الدول الأقل عولمة (٤٩)
السكان بالبليون	٢.٩	1.1
نصيب الفرد من الـ GDP في ١٩٨٠	١٤٨٨	1947
نصيب الفرد من الـ GDP في ١٩٩٧	٢٤٨٥	2133
الزيادة المطلقة خلال الفترة بالدولار	٩٩٧	١٨٦

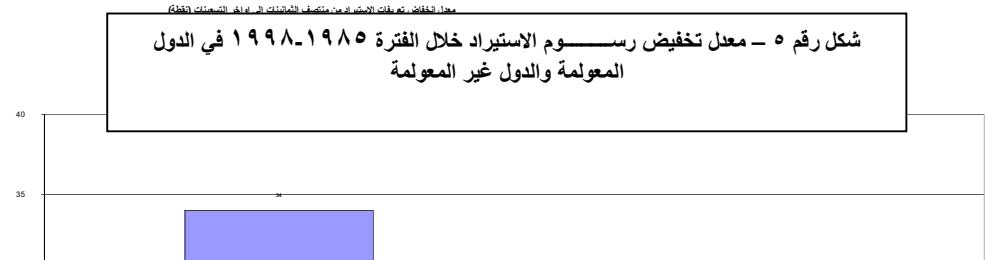

٥- تطور مؤشر تحرير التجارة:

أما على صعيد تحرير التجارة من رسوم الاستيراد ، فيتضح أن الدول المعولمة قد حررت تجارتها بنسبة اكبر بثلاثة أضعاف عن تحرير التجارة في الدول غير المعولمة ، كما يتضح من الشكل البياني رقم ٥ أعلاه[١٣].

٦- تطور مؤشر حجم التجارة / الناتج المحلي الإجمالي:

ولابد من أن ينعكس تحرير التجارة المشار إليه أعلاه على حجم التجارة وبالتالي على مؤشر (حجم التجارة / الناتج المحلي الإجمالي) الذي يبدو من الشكل البياني التالي أن هناك فرقا كبيرا في قيمه ، بين مختلف المجموعات الدولية ، حيث تطور المؤشر بنسبة ١٠٤% في الدول المعولمة خلال فترة السبعينات إلى التسعينات ، وبنسبة ٧١% في الدول الغنية ، وبنسبة – ١٨% في الدول غير المعولمة كما يبدو في الشكل البياني رقم ٦ أدناه. هذا يعني الارتفاع بكفاءة الجهاز الإنتاجي بسبب ارتفاع استجابة العوامل الإنتاجية للحوافز السعرية في البلدان المعولمة ، وحدوث العكس تماما في البلدان غير المعولمة .

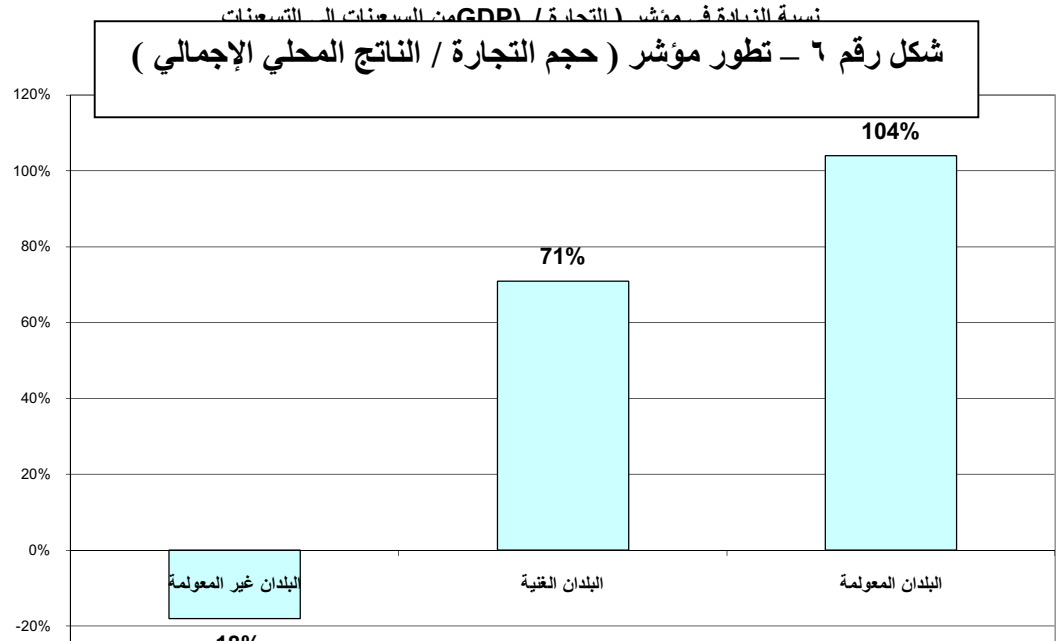

شكل رقم ٦ – تطور مؤشر (حجم التجارة / الناتج المحلي الإجمالي)

ثالثا – النتائج والمقترحات

من كل ذلك يخلص الباحث إلى نتيجة واضحة وهي إن العولمة قد أدت إلى تحسن في مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي في الدول التي سايرتها ، فالدول المعولمة أكبر ناتجا ، والناس فيها أكثر غنا وأطول عمرا، والأطفال فيها اقل موتا ، والفقراء فيها اقل نسبة ، وتطور ناتجها أشد سرعة ، والتجارة فيها أكثر تحررا .....الخ.

لذا يقترح الباحث على الدول العربية ومنها العراق مسايرة ركب العولمة ، وركوب أمواجها العاتية التي قد تغرق المتهيبين من امتطائها وهم على الشاطيء ، ورب قائل يقول : وما ثمن ذلك من النواحي الاقتصادية والاجتماعية؟ . وهنا نقول نعم لابد من دفع الثمن ، فقد تعاني اقتصادات الدول العربية من مشاكل وصعوبات في بداية عولمتها ، غير أنها سرعان ما تتكيف وتتعافى قاطفة ثمار العولمة ، إن كانت إدارتها حكيمة.

الهوامش:

1- Martin Wolf , Globalization , Poverty and growth , Commonwealth Scholarship Commission , Commonwealth Institute , 2002, p.3.

٢- هانس بيتر مارتن ،فخ العولمة،سلسلة عالم المعرفة ،العدد٢٣٨،الكويت،٢٠٠٠، ص ٢٩.

٣- انظر موقع Foreign Policy Magazine// Globalization Index على الانترنيت.

٤- فيرناندو سيكييرا ، ورقة مقدمة إلى ندوة بغداد "العولمة وأثرها في الاقتصاد العربي" ، الجزء الثاني ، مطبوعات بيت الحكمة،٢٠٠٢ ، ص ٢٣٧ .

٥- روسلان كوستاف ، ورقة مقدمة إلى ندوة بغداد "العولمة وأثرها في الاقتصاد العربي" ، الجزء الثاني ، مطبوعات بيت الحكمة،٢٠٠٢ ، ص ٢٣٩ .

6- ohn H. D. Dunning, The New Globalism and Developing Countries, United Nations, University Press, Paris, 1997.p.71.

٧- انظر :مجموعة البحوث المنشورة في وقائع ندوة العولمة وأثرها في الاقتصاد ، الجزء الرابع ، بيت الحكمة، بغداد ٢٠٠٢. واسامة الخولي، العرب والعالم، ندوة مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،١٩٩٩، ص ٢٧. جيمس روزناد، ديناميكية العولمة ، نحو صياغة علمية، مركز الدراسات الاستراتيجية ، القاهرة. ١٩٩٧،ص١٦٦.

8- World Bank , World Development Indicators, 2001,p.105.

9- Martin Wolf , Globalization , Poverty and growth , Commonwealth Scholarship Commission , Commonwealth Institute , 2002, p.6.

10- World Bank , World Development Indicators, 2001, p.108.

11- World Bank , World Development Indicators, 2001, p.122.

12- WTO, International Trade Statistics, 2001, p.55.

13- WTO, International Trade Statistics, 2001, p.125.

المصادر

١-أسامة الخولي،العرب والعالم، ندوة مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،١٩٩٩.

٢- جـــيمس روزنـــاد، ديناميكيـــة العولمـــة- نحـــو صـــياغة علميـــة ، مركـــز الدراســـات الستراتيجية،القاهرة،١٩٩٧.
٣- روسلان كوستاف ، ورقة مقدمة إلى ندوة بغداد "العولمة وأثرها في الاقتصاد العربي" ، الجزء الثاني ، مطبوعات بيت الحكمة،٢٠٠٢.
٤- فيرناندو سيكييرا ، ورقة مقدمة إلى ندوة بغداد "العولمة وأثرها في الاقتصاد العربي" ، الجزء الثاني ، مطبوعات بيت الحكمة،٢٠٠٢.
٥- وقائع ندوة العولمة وأثرها في الاقتصاد العربي ، الجزء الرابع ، بيت الحكمة، بغداد ٢٠٠٢.
٦-هانس بيتر مارتن ، فخ العولمة ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد٢٣٨، الكويت ،٢٠٠٠.
٧ -John H. D. Dunning, The New Globalism and Developing Countries, University Press, Paris, 1997.
٨-Martin Wolf, Globalization, Poverty and growth, Commonwealth Scholarship Commission, Commonwealth Institute, 2002.
٩-World Bank, World Development Indicators, 2001.
١٠-WTO, International Trade Statistics, 2001.

This document was created with Win2PDF available at http://www.win2pdf.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.
This page will not be added after purchasing Win2PDF.